الحسني.. عندما يتحدث القاتل

حسين الكازمي

لم تجد قناة «الجزيرة» من تختاره ليطل عبر شاشتها سوى القاتل احمد الحسني الملطخة يداه بدماء الابرياء ولم يجد هذا المجرم العميل ما يقوله سوى ان يتقيأ بما في جوفه من احقاد واكاذيب وافتراءات وهرطقات مهترئة طالما رددها في اطار ذلك الدور القبيح الذي رسم له كعميل مرتزق ضالع في العمالة والارتزاق منذ ان تم تجنيده في كينيا على يد احد ضباط استخبارات اجنبية ليقف بعد ذلك مع غيره من العملاء لينفذوا مسلسل انتقام من مناضلي ثورة ١٤ اكتوبر ورموز الاستقلال الوطني ومن أستمع الى هذا المتآمر الذي لا يكاد يصحوا من سكرته وهو يتحدث سوف يكتشف بسهولة الى اي مدى هو مفلس كما غيره من الانفصاليين والمأجورين الذين خانوا وطنهم وباعوا انفسهم للشيطان وهو حين يتحدث عن شخص القائد الوطني الوحدوي الرئيس علي عبدالله صالح فانه يبدو مضحكاً وهزيلاً , فعلى حين كان بالامس وعندما كان يتبوأ المناصب الرفيعة في دولة الوحدة سواء كقائد للبحرية اليمنية او كسفير كان يتغنى بامجاد الرئيس الذي يعود اليه الفضل في انقاذ رقبة هذا الحسني عندما حكم عليه رفاقه في الحزب الاشتراكي بالاعدام وبعد ان كان واحداً من اولئك المتورطين في المجزرة الدموية في الـ ١٣ من يناير ١٩٨٦م عندما دك منازل عدن على رؤوس ساكنيها بصواريخ (الروبج) المدمرة التي كانت تطلق من السفن الحربية التي كانت تحت إمرته, وينسى هذا العميل الحقير بان الرئيس علي عبدالله صالح هو صاحب مشروع وطني نهضوي يتمثل في توحيد الوطن ارضاً وانساناً وثقافة ووجدانا والذي حققه وانتصر له ودافع عنه ضد كل ا لمتآمرين والخونة وكل الحالمين بعودة عقارب الساعة في الوطن للوراء وتتحدى هذا العميل ان يثبت بان للرئيس علي عبدالله صالح او احد أولاده يمتلكون ارضاً في عدن او حضرموت كما ادعى هذا الدجال في حديثه عبر الجزيرة وهو يعلم من الذي نهب الاراضي واستولى على الممتلكات العامة والخاصة ودون وجه حق في عدن وحضرموت ولحج وأبين وشبوة وغيرها من المحافظات الجنوبية والشرقية وقبل اعادة تحقيق الوحدة المباركة في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وهو يعلم من الذي باع الوطن وتاجر به في اسواق النخاسة السياسية واستلم ثمن دماء الشهداء والجرحى والمعوقين والدمار الذي اشاعه في الوطن في حرب صيف عام ١٩٩٤م وما تلا ذلك.

ومن الذي يتاجر بالوطن اليوم ويسترزق من وراء الفتنة واعمال القتل والتخريب التي ترتكب اليوم في بعض مناطق المحافظات الجنوبية .. وكما يعرفه الجميع ان الرئيس علي عبدالله صالح قائد وطني وحدوي لا يفرط في المبادئ ولا يتاجر بالاوطان وهو اشرف وانزه من ان تناله نداءات السفهاء امثال هذا الحسني العميل الذي يعرف الجميع حقيقته وتاريخه الاسود المصبوغ بالدم والتآمر والخيانة.

واذا كانت "الجزيرة" ترى في اطلالة مثل هذا القاتل عبر شاشتها واذا كانت لديها النية لإطلال المزيد من القتلة والمجرمين والانفصاليين والعملاء والجثث المحنطة عبر شاشتها فهنيئاً لها هذا الانجاز ولتهنأ بهم وهي لا تعبر بذلك سواء عن انحيازها المفضوح وعدم مهنيتها ومصداقيتها في استهدافها للبمن ووحدته واستعدائها للشعب اليمني الذي ظل يعتمد عليها كمصدر لاستقاء معلوماته ومنبراً اعلامياً نال اهتمامه قبل ا ن تكشف عن حقيقة النوايا للقائمين عليها بما تبثه من تقارير وصور وبرامج مغلوطة وتحريضية وزائفة تستهدف النيل من اليمن ووحدته وهوما ولن يتحقق اذ ليس بامكان اي شخص او جهة او قوة مهما كانت ان تنال من وحدة اليمن بمثقال ذرة.

المشترك.. هروب من الحوار

نايف زين اليافعي

■ غريب امر أحزاب «اللقاء المشترك» وعجيبة رؤاها وتوجهاتها في خضم ما يعانيه الوطن من تحديات ومنعطفات .. هم عديمو الحجة ويفتقدون بل يتهربون» من الحوار مع المؤتمر لأنهم ببساطة لا يمتلكون شيئاً يقدمونه، غريبون ومتناقضون مع أنفسهم ويستغلون الديمقراطية في الوطن ليخرجوا عنها ويفصلوا ديمقراطية بحسب اهوائهم ورؤاهم الضيقة.. رؤى تريد ممارسة الابتزاز السياسي غير المشروع وغير الدستوري للوصول الى أهدافها وطموحاتها حتى وإن كانت خارجة عن الدستور وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية.

بالأمس وقع معهم المؤتمر الشعبي العام اتفاق فبراير على أساس الجلوس للحوار والاتفاق والمناقشة والوصول الى رؤية وطنية هو واحد من المواقف المشرفة للمؤتمر الشعبي العام مع ان ذلك الاتفاق لم يكن ملزماً للمؤتمر الشعبي العام لا من قريب ولا من بعيد.. فالمؤتمر حزب حاكم نال ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع.

وأحزاب اللقاء المشترك معارضة أعطت لنفسها اكبر من حجمها وبدلاً من ان تسعى إلى الجلوس الى طاولة الحوار والوفاء بالتزاماتها.. أصبحت تضع العراقيل والمبررات الواهية للتنصل من مسؤولياتها «إن كانت لديها مسؤوليات».. تارة تشترط حل موضوعي «صعدة وما يسمى بالحراك الجنوبي» كذرائع وشروط لبدء الحوار , وحين بدات تباشير السلام ترفرف على محافظة صعدة اخذوا يتجهون بعدها الى إشعال الحرائق في بعض المناطق الجنوبية وبدأوا ينعقون باصواتهم القبيحة والتباكي على أبناء جنوب الوطن وتصوير جرائم تلك العناصر الانفصالية بالسلمية ووصفهم بأن تلك الفعاليات لها مطالب حقوقية ولها مظالم و.. و.. ولعل عدداً من قيادات أحزاب اللقاء المشترك لم يكتفوا بذلك فقط بل راحوا وللأسف يشجعون ويؤيدون تلك الاعمال الاجرامية التي لم تعد تحمل الطابع السلمي بل أصبحت فعاليات اجرامية تخريبية لا مسؤولة وعبثية.. فهل يسمى اللقاء المشترك تلك العناصر بقتل المواطنين وقطع الطرق والاعتداء على مصالح عامة وخاصة وحرق العلم الوطني بالسلمية.. أفيدونا أفادكم الله يا احزاب اللقاء المشترك.. قولوا لنا ما الذي تريدونه .. تنادون بفرض النظام والقانون وهيبة الدولة. وعندما تقوم الدولة بفرض النظام والقانون وتقوم بالقاء القبض على عدد من المجرمين والمخربين هنا أو عدد من الخارجين عن النظام والقانون هناك تقوم قائمتكم وتستنكرون وتدينون.. وتطالبون بالإفراج عن المعتقلين وتنادي أبواقكم وتشجب ما تزعمه بقمع السلطة مع أنه ليس قمعاً بل فرضاً للنظام والقانون وأنتم تعرفون ذلك.. والأدهى من ذلك والأمر ما قام به اللقاء المشترك من اعتصامات أسموها «سلمية» - اعتصامات مثلما أكدت عدد من المصادر لا تحمل أي طابع سلمي بل طابعاً إرهابياً وخارجاً عن النظام والقانون والدستور ويهدف الى ممارسة أساليب الابتزاز السياسي وأساليب لي «الذراع» بمحاولة خلق تعاطف أولئك المعتقلين الذي طالتهم يد العدالة واجهزة فرض النظام والقانون.. إن كان من شيء نقوله فإننا ندعو أحزاب اللقاء المشترك الى عدم استغلال أزمات الوطن للوصول الى أهدافها السياسية وغاياتها المنشودة وإن كانت هناك من فعاليات سياسية في جنوب الوطن أو شماله فيجب ان تحتكم الى الدستور والى القانون وان كان هناك من معتقلين فيجب أن تأخذ العدالة مجراها ويحترم الجميع النظام والقانون، أما فيما يتعلق بمشاكل وهموم واحتياجات المواطنين فعلى أحزاب المشترك أن تدرك أن الهموم والاحتياجات التي يشكو منها المواطن هي موجودة في كل الوطن شماله وجنوبه وكان من المفترض على أحزاب المشترك كاحزاب معارضة أن تتجه الاتجاه الصحيح والإيجابي، أما دعم ومساندة المجرمين وإثارة المشاكل فهو عزف مرفوض وغير مرغوب فيه.. لانكم ببساطة لا تفكرون ولاتهتمون بمشاكل واحتياجات الوطن لا جنوبه ولا شماله.. وكل ما تريدونه هو استغلال المشاكل للوصول الى السلطة وهو وصول نعتبره مشروعاً ودستورياً لو استطعتم ان تكسبوا أصوات الناخبين عبر صناديق الاقتراع في وطن رفرفت عليه راية الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير تحت مظلة الدستور والقانون.□

المشترك والشرعية الدستورية

■ إن ما دار من حوار بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام قد أظهر حقيقة تناقضات تلك الأحزاب وعدم اتفاقها على رؤية موحدة تستطيع من خلالها الدخول بجدية في الحوار، وهنا سأذكّر القارئ الكريم وكل المتابعين أن الاتفاق الذي تم في ٢٩ يوليو ٢٠٠٨م قضى بضرورة سحب مشروع تعديل قانون الانتخابات واستبداله بآخر يتضمن ما تم الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، ولكي تتضح الحقيقة وتستبين الأمور ويدرك القارئ والمتابع من الذي يعرقل ويعطل الحوار فإن الواجب يحتم عليَّ أن أوضح مضمون التعديل الذي جاء توافقياً بين المؤتمر والمشترك كما يلي:

- تعزيز الضمانات الانتخابية.
- استيعاب توصيات الاتحاد الأوروبي.
- ما تضمنه اتفاق المبادئ في ٢٠٠٦م.
- تجريم استخدام المال العام للمصالح الانتخابية.
- تعزيز الضمانة في حق الطعن للناخب والمرشح ضد أي خروقات.
- تطوير ضمانات حيادية الوظيفة العامة ووسائل الإعلام الرسمية أثناء الحملات الانتخابية.
- تعزيز استقلالية اللجنة العليا للانتخابات.
- تنظيم أمن الانتخابات.
- آلية تقديم الشكاوى الإدارية أثناء العملية الانتخابية.
- توسيع قاعدة المشاركة في الرقابة على الانتخابات محلياً وخارجياً.

وتنفيذاً لذلك الاتفاق أحال مجلس النواب المشروع الجديد الى لجنة الشؤون الدستورية ولجنة الحريات لدراسته وإعداد التقرير اللازم بشأنه، ولكي تتاح الفرصة للمناقشة الموضوعية والواسعة أقر مجلس النواب تمديد جلساته لأسبوع جديد، ولكن ما الذي حدث ومن عطل هذا الاتفاق؟

الحقيقة باتت واضحة وجلية، فبعد أن وصلت الأمور الى هذا المستوى من الجدية والاهتمام نجد أن أحزاب اللقاء المشترك تتبادل الادوار في تعطيل مسيرة العمل الديمقراطي، فبعد ذلك كله جاء دور الحزب الاشتراكي اليمني هذه المرة حيث وجه كتلته في مجلس النواب بالانسحاب تحت مبررات واهية وأغلبها موجود في مشروع التعديل الجديد، ومن ذلك ما أعلنه الاشتراكي انه سحب كتلته احتجاجاً على عدم تضمن المشروع قضايا أساسية متصلة بالسجل الانتخابي والموطن الانتخابي الى جوانب نواقص اشار اليها الناطق باسم اللقاء المشترك النائب الاشتراكي محمد صالح القباطي ومنها تمثيل المرأة، والمتابع لحقيقة الأمور سيجد أن في صلب مشروع التعديل الجديد إلزام الحكومة سرعة إنجاز السجل المدني الالكتروني للاعتماد عليه في إصدار السجل الانتخابي، أما قضية تمثيل المرأة فإن المؤتمر الشعبي العام طالب أحزاب المشترك بضرورة اقرار نسبة ١٥٪ للمرأة في مجلس النواب وأحزاب المشترك هي التي مازالت تضع العراقيل أمام هذا التوجه، بالإضافة الى ذلك فإن هناك نصوصاً عدة في مشروع التعديلات تدحض ما ادعاه اللقاء المشترك ممثلاً بالحزب الاشتراكي اليمني ومن أكثرها وضوحاً في مواضيع الموطن الانتخابي والفرز وتجريم كل ذي سلطة مدنية أو عسكرية استخدم سلطته لتغيير إرادة الناخب، وبالرغم من كل ذلك الا أن المؤتمر الشعبي العام أصر على أهمية إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المحدد فقد تواصل الحوار وحسم الخلاف في ١٣ اغسطس ٢٠٠٨م، حيث استبدلت العبارة موضع الخلاف والتي كانت تنص على: «ولا يجوز ذلك دون حقهم الشخصي في مؤازرة أحزابهم التي ينتمون اليها والمشاركة مع المرشحين الذين ينتمون لتلك الأحزاب أثناء الحملة الانتخابية» بجملة جديدة نصت كما يلي: «ولا يجوز ذلك دون ممارستهم لحقوقهم الانتخابية وفقاً للقانون»، ولكن ما الذي حدث بعد ذلك وهل واصلت احزاب اللقاء المشترك ارتكاب الاخطاء؟..لقد جرى حوار جاد ومسؤول داخل مجلس النواب حول مشروع التعديل وكان من أبرز تلك الحوارات والمداولات والمناقشات حول التصويت على قرارات اللجنة العليا للانتخابات، حيث نص مشروع التعديل أن تتخذ القرارات في اللجنة العليا بالتوافق بين أعضاء اللجنة وفي حالة تعذر الحصول على التوافق فإن التصويت يتم بالأغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة، بل ان احزاب اللقاء المشترك وعبر كتلتها البرلمانية طالبت بحذف المواد (٣٦،٣٥،٣٤) من القانون النافذ المتعلقة بالأمانة العامة، على أن تعالج عبر اللائحة الداخلية للأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات، وبعد هذا الجهد الحكومي والنيابي والحزبي المكثف تم التصويت على مشروع التعديل مادة مادة، وتم الاتفاق على أن يؤجل التصويت على الصيغة الاجمالية النهائية الى اليوم التالي -١٨ أغسطس- بناء على طلب تقدم به ممثلو اللقاء المشترك بحجة التواصل مع تيارات تلك الاحزاب لتسمية ممثلي اللقاء المشترك في اللجنة العليا للانتخابات، وعقب هذا الطلب أقسم الدكتور عبدالرحمن بافضل الأيمان المغلظة وهو رئيس كتلة التجمع اليمني للاصلاح بأنهم - أي أحزاب المشترك- ملزمون يوم غد بإحضار أسماء ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات، وإذا لم يف المشترك بذلك التعهد فإن من حق الأغلبية أن تتخذ ما تراه صواباً، فهل أوفى اللقاء المشترك بذلك التعهد؟ هذا ما سنتناوله في العدد القادم بإذن الله.□

د. علي مطهر العثربي

إلى أين نتجه؟! «3»

اقبال علي عبدالله

■ هناك إجماع شعبي بكون الحوار هو الطريق الأمثل والصحيح للخروج من الأزمات والتحديات التي تكاد تعصف بالوطن وتدخلنا في دوامة سوداء لا يعرف الا الله تعالى مداها ونتائجها الوخيمة والتي لا تعني بل ونسأل الباري القدير أن يجنب وطننا وشعبنا مثل هذه النتائج ويعيد إلى المناكفين ولابسي النظارات السوداء والمريضة عقولهم الى جادة الصواب ليدركوا ان وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ليس ملكاً لحزب أو فئة أو قبيلة أو طائفة خارجية، بل هو وطن الجميع الذين حلموا أجداداً وآباء وأبناء بوطن موحد ينعم بالخير والازدهار بعد عقود طويلة من التجزئة والتشطير عانوا خلالها ويلات الظلم والاستبداد والتخلف والجهل والمرض.

الحوار هو الحل.. وهذا ما أدركه حكيم اليمن وقائد مسيرة البناء ومحقق الوحدة وراعي الديمقراطية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، فكان قراره الواسع اتساع الوطن كله بعقد مؤتمر للحوار يشارك فيه كل أطياف العمل السياسي حكماً ومعارضة ومؤسسات مجتمع مدني ومثقفين ورجال دين ونخباً سياسية واجتماعية يقول فيه الجميع كلمتهم ويطرحون تصوراتهم وآراءهم ومشاريعهم بهدف إنقاذ الوطن من مؤامرة التمزيق والتشرذم والاقتتال - لا سمح الله - وهي مؤامرة خارجية يدركها الجميع وحتى الاصدقاء والأشقاء، فدعوة فخامة الرئيس الى الحوار جاءت لتتجاوز كل الجروح، والاضرار التي لحقت بالوطن وتنميته من قبل عناصر «شرذمة» باعت نفسها للشيطان، وهي سمة حكيمة ورؤية ثاقبة يتميز بها فخامة الرئيس القائد منذ اختاره الشعب قائداً له، ولعل قرارات العفو العام وإيقاف فتنة الحرب وإشاعة روح التسامح والمناخ الديمقراطي وإفساح المجال واسعاً ودون قيود أمام حرية الرأي والرأي الآخر رغم استغلال البعض لهذه الميزة التي تتميز بها بلادنا عن كثير من بلدان المنطقة والعالم.. كلها دليل على ما يتمتع به القائد من قلب يتسع لكل أبناء الوطن في الداخل والخارج..

الواقع المؤلم ان كل ذلك لم يفهمه ويستوعبه قادة ما يعلنون عن انفسهم بـ«المعارضة» وخاصة خلطة «اللقاء المشترك».. فذهبت عقولهم المريضة الى أسيادهم الهاربين خارج الوطن لينفذوا مخططهم الاستخباراتي (!!) الهادف الى تدمير وطن يتباهى به الآخرون، وطن تحدى المستحيل في زمن صعب ومعقد ليحقق واحدة من معجزات القرن العشرين.. معجزة وحدة اليمن - وهو مخطط نشاهد اليوم تجلياته ومساره التنفيذي في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية التي وجدت عناصر شرذمة حقيرة نفسها في ظل المناخ الديمقراطي الذي لم يتعودوا إبان التشطير والحكم الشمولي تطلق دعوات «الانفصال» وعودة عجلة التشطير المتخلفة وهو اعتقاد خاطئ، لأنه -لا سمح الله- لو نجح هذا المخطط فإن بلادنا ستكون نسخة لصومال جديد..□

لماذا يغيب المؤتمر؟!

أحمد محمد راجح

■ سؤال يطرح عليك في أي مكان وزمان إذا ما عرفت بأن لك صلة بالمؤتمر سواء أكنت قيادياً أو أحد الكوادر أو مجرد عضو عادي لا باعتبار المؤتمر الحزب الأكبر في الوطن ولكن بكونه «الحزب الحاكم» فكلما حدثت أزمة أشارت أصابع الاتهام للمؤتمر، وإذا وقعت قضية كان الامر كذلك.. غير أنه في واقع الحال نحن في المؤتمر كوادر وأعضاء بعيدين كل البعد عن كل ما يعتمل في الساحة الوطنية من تفاعلات.. بل إنك ستجد من الاعضاء ممن تم التغرير بهم للانخراط في أعمال إجرامية تتنافى ومصلحة الوطن قبل مصلحة المؤتمر، لأن أعضاء وكوادر المؤتمر قد تركوا أنفسهم لقمة سائغة للآخرين لانعدام عملية الاتصال والتواصل بين الاعضاء والقيادات من جهة وبين ما نسميه بالقيادات الوسطية والقيادات العليا من جهة أخرى.. أما كوادر المؤتمر فحدث ولا حرج.. إذ يكفي إلقاء نظرة واحدة الى الجهاز التنفيذي للمؤتمر «الأمانة العامة» للحصول على إجابة كافية.. وكأن الأمانة العامة ليست جزءاً من تركيبة الحزب الحاكم أو أداته التنفيذية التي تعمل على ترجمة وتنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن أطره القيادية وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر واللوائح المتفرعة عنه.

وباعتقادي لو تم تفعيل دور المؤتمر وهيئاته التنظيمية المختلفة وأطره لما سمح لما يحدث أن يقع من تجاوزات تمس الثوابت الوطنية ولوفر على الوطن الكثير من المتاعب والصعاب بل والتضحيات التي تسببها هذه التجاوزات ولكان دور المؤتمر في أقل الأحوال وأسوأها تنويرياً ولامتلك زمام المبادرة حتى لا يعطي فرصة للآخرين للتشويش على ما يجري ولمنع التعبئة الخاطئة التي تفضي الى تجذير ثقافة العنف والكراهية بين أفراد المجتمع الواحد.

اننا كمؤتمريين نتحمل وزر ما وقع وما يقع من تجاوزات لثوابتنا الوطنية.. لأننا لم نكن عند مستوى المسؤولية الوطنية واللحظة التاريخية التي يمر بها الوطن لاباعتبار المؤتمريين أناساً خارقين للعادة يعلمون الامور الغيبية.. بل لأن المؤتمر هو التنظيم الأكبر الموجود على كل شبر من تراب الوطن، ولأن به من الكوادر المتخصصة الفاعلة والمتفاعلة ما يمكننا من أن نوجد ثورة تصحح المفاهيم الخاطئة وتقتلع جذور الثقافات السائدة للإنسان اليمني ولوحدته، حيثما وجد على تراب وطنه الغالي.. فهل يحق لنا كمؤتمريين طلب تفعيل دور المؤتمر بما يؤدي الى إشراك أكبر قدر من الناس في تحمل المسؤولية الوطنية وتوخي الحيطة والحذر من الوقوع في شراك أعداء اليمن المتربصين به في كل لحظة.. وهل يكفي ما نمر به من تجارب لنتعلم منها؟ نتمنى ذلك..□

دراويش التمكين السياسي للمرأة

علي عمر الصيعري

sayari13@hotmail.com

يحرص قادة حزب الإصلاح «المتأسلمون» كلما حل الثامن من مارس اليوم العالمي للمرأة، على الدفع بخطابهم الإعلامي لتصنع الوقوف إلى جانب المرأة اليمنية لنيل حقوقها السياسية، في محاولة تحسين صورة حزبهم العقائدي في الساحة السياسية وأمام منظمات المرأة المجتمعية، كما حدث مؤخراً في ندوة أقيمت بصنعاء حول «التمكين السياسي للمرأة» بهذه المناسبة، غير أنهم يضمرون خلاف ما يتشدقون به وهم يدركون جيداً أن حزبهم أول من رفض «الكوتا» السياسية لتمكين المرأة من ممارسة حقها كاملاً في الترشح للانتخابات، وهي الآلية التي بادر إلى طرحها على الأحزاب مؤتمرنا الشعبي العام.

وفي حقيقة الأمر، وبحسب العديد من المفكرين والسياسيين التقدميين، فإن هؤلاء المتأسلمين عندما يناقشون حقوق المرأة، ينظرون إلى مسألة نيلها لحقوقها السياسية وكأنه عمل مضاد للشريعة الإسلامية، وهو البعد الأخطر في نقاش من هذا النوع.. فمثل هذه النقاشات لاتنصب على موضوعات سياسية أو اجتماعية، ولكنها تضع الفكر الإسلامي في مأزق حين تصوره وكأنه مضاد للحقوق والحريات الإنسانية، وهي مقارنة غير موضوعية على أقل تقدير، لأنها تنبع من محاولة احتكار تفسير تعاليم الإسلام العظيم.. وليست هناك مشروعية لاحتكار طرف من الأطراف تمثيل الإسلام والمسلمين حصراً.

ويرى هؤلاء المفكرون أن المتأسلمين يخلطون بين الشأن الديني المقدس والشأن السياسي الوضعي، فيدخلون في تعطيل المصالح المرسلة للناس وتضييق أفق الحياة التي يسعون في رحابها.. بل والأعجب ان هذا البعض يقبل بمؤسسات جديدة يمارس من خلالها عملاً مثل الأحزاب والجمعيات المختلفة، وهي أحد اشكال المجتمع المدني، ولكن إذا حاول المجتمع أن يستكمل أركانه ويضع دعائمه بمشاركة المرأة النصف «العاطل» منه اعتبر البعض ذلك خروجاً على الشريعة الإسلامية ،أي أنه يقحم الشريعة في إطار مؤسسات ليست الشريعة طرفاً فيها، وهو تضييق متعسف ووضع للشريعة في غير إطارها.

والطريف في الأمر أن يتمادى هؤلاء الدراويش في استغفال المرأة لتبرئة حزبهم وأنفسهم من هذا التعسف والجمود، فيلقون باللائمة على نظامنا السياسي التقدمي الديمقراطي ويتهمونه باستبعاد المرأة من ممارسة حقوقها السياسية بحجة ما يصفونه بالمستبد، وهم من غلاة المستبدين بعقلياتهم المتحجرة.

أما الغريب في الأمر، فإن هؤلاء المتأسلمين الجدد يربطون، كيداً وابتزازاً، بين مشروع «القائمة النسبية» الذي يخص الأحزاب السياسية، وبين مسألة تمكين المرأة في الانتخابات والتي تختصها «الكوتا»، وهذا ربط أقل ما يوصف بأنه سذاجة وغباء سياسي يستمرئه أمثال هؤلاء الدراويش لخدمة مصالحهم الحزبية الذاتية الضيقة.

قال الشاعر:

سلي، إن جهلتِ، الناسَ عنّا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

(السموأل بن عاديا)□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

إجراءات أمنية أم «حالة طوارئ»؟!

■ تستخدم المعارضة اليمنية عبارة «حالة الطوارئ» في غير مجالها، وتطلقها على إجراءات عادية.. فالانتشار الامني يسمونه «فرض حالة طوارئ غير معلنة» والإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية في مواجهة الجريمة والعنف في مناطق بالضالع ولحج وأبين يسمونها «فرض حالة طوارئ» مع أن هذه الإجراءات هي عبارة عن القبض على متهم بالقتل هنا وملاحقة متهم بإحراق متاجر هناك.. بل إن اللجان التي قيل إنها ستشكل من أبناء المحافظات الجنوبية الأعضاء في مجلسي النواب والشورى لمعالجة المشاكل في مناطقهم أطلقت عليها المعارضة «لجان طوارئ» حتى قبل أن تتشكل.

صحيح أن البلاد تعاني من مشاكل واختلالات أمنية خطيرة، إلا أن مواجهتها لا تستدعي فرض حالة طوارئ، بل يمكن مواجهتها بتطبيق حازم للقوانين وفرض هيبة الدولة من خلال المؤسسات القائمة وبفعالية، ولو كانت هناك حاجة لفرض حالة الطوارئ لفُرضت أثناء حرب صعدة وسفيان، ومع ذلك لم يحدث لأن ذلك أمر سيئ ولا تلجأ إليه أية دولة ديمقراطية إلا في حالات استثنائية واضطرارية.

وللذين يرغبون في معرفة ماذا تعني حالة الطوارئ؟ نذكر هنا - للفائدة - إن دولة ما قد تتعرض لخطر شديد مثل غزو أجنبي أو نزاعات داخلية خطيرة أو تهديد الوحدة الوطنية أو أزمات اقتصادية أو وباء أو كارثة ما، وترى أن معالجة ومواجهة هذه الأخطار غير ممكن بالأدوات العادية، فيتم اللجوء الى منح السلطات الامنية أو الجيش أو الهيئة المدنية ذات العلاقة صلاحيات استثنائية تمكنها من السيطرة على الوضع، وهذه الصلاحيات قد تمتد الى تقييد حريات منصوص على كفالتها في القانون مثلاً.. وتعلن حالة الطوارئ بموجب قرار أو قانون يقره مجلس النواب ويطبق فقط في الفترة المحددة للتغلب على الخطر سواء على المستوى الوطني أو في محافظة أومنطقة معينة، وبزوال الخطر تنتهي تلك الإجراءات الاستثنائية، مع العلم أن تلك الإجراءات التي تستدعيها حالة الطوارئ تتم في ظل رقابة محلية وربما دولية، فالدولة ليست حرة تفعل ما تشاء في ظل فرض حالة الطوارئ.

إن ما تقوم به الحكومة من خلال أجهزتها الأمنية لا صلة له بحالة الطوارئ.. فلا وجود لحالة طوارئ معلنة ولا غير معلنة ولا لزوم لذلك.. ويتعين تسمية الاشياء بأسمائها وإلا فقدت الكلمات معانيها وضللنا الجمهور.. ما يحدث هو إجراءات أمنية لو لم تقم بها أجهزة الأمن من تلقاء نفسها لكان علينا إجبارها على ذلك.. فالقتلة والمخربون والمخلون بأمن واستقرار المجتمع وإخافة المسافرين وقطع الطرق جرائم يجب قمعها.. لأن هذا من مصلحة الجميع.. فكيف تقف المعارضة ضد هذه الاجراءات الامنية وتسميها بغير أسمائها؟!□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com
ابن النيل

سلام المستوطنات

في الوقت الذي يتوالى فيه وصول مبعوث الولايات المتحدة الامريكية الى منطقتنا بغية تفعيل ما اصطلح على تسميتها بعملية السلام في هذه المنطقة المهمة من العالم، ومن ثم ايفاد نائب الرئيس الامريكي لهذا الغرض، وان كان الرجل لم يشأ اخفاء صريح انحياز ادارته لكيان العدو.. وهو مايتنافى مع كون بلاده وسيطاً بين طرفي النزاع، وراعياً حصرياً لعملية المفاوضات بينهما، نجد الجانب الصهيوني وقد بادر من جانبه وفي هذا التوقيت بالذات بكشف النقاب عن عزمه على بناء خمسين ألف مستوطنة صهيونية جديدة.. في القسم الشرقي من العاصمة التاريخية لفلسطين المحتلة، بينما لاتزال ادارة الرئيس «أوباما» تؤكد وعلى لسان كبار مسئوليها كامل اصرارها على ما عُرف بحل الدولتين في الآونة الاخيرة، بحيث تكون القدس عاصمة لكليهما، وهو ما لايستقيم على وجه الاطلاق مع مبدأ استحداث عشرات الآلاف من المستوطنات المزمع بناؤها بالفعل.. في النصف المفترض اشهاره عاصمة للدولة الفلسطينية المزعومة، وفقاً لما يدعي الامريكيون حرصهم على اعتباره الحل الوحيد الذي يرونه مناسباً من وجهة نظرهم، بل ويسعون الى جعله واقعاً معيشاً وبأسرع مايمكن، لكونه يحظى بمباركة الأطراف المعنية دونما أي اعتراض جوهري على مضمونه ومحتواه.

ومع تحفظاتنا المبدئية الثابتة على مثل هذه الحلول المقترحة ومن بينها حل الدولين، والتي لاتعدو كونها نوعاً من الإذعان لمشيئة مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل، فإن ما نلامسه بأم أعيننا في راهن الوقت على الأقل من ممارسات عدوانية صهيونية على أرض الواقع سواء أكان ذلك على صعيد الاستيطان، أو فيما يتعلق بمخطط تهويد كل ماهو عربي على أرض فلسطين التي نحب، بما في ذلك أقدس مقدساتنا هناك، إنما يتعارض جملة وتفصيلاً مع كل مايقال حول امكانية بلوغ حل الدولتين الذي يتحدثون عنه، ويروجون له.

وفوق كل هذا وذاك مايزال البعض من بني قومنا مع الأسف الشديد يعلقون آمالهم على مهزلة المفاوضات الفلسطينية- الصهيونية تلك، وما هي إلا مجرد مضيعة للوقت ليس إلا، بل إن واشنطن أبلغت رئيس مايسمى بالسلطة الفلسطينية قبل أيام.. بأن ماسبق الاتفاق عليه مع حكومة «أولمرت» من تفاهمات ثنائية في سياق تلك المفاوضات لم يعد ملزماً لأحد، وفي ذلك مايعني شطب ماجرى بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني من جولات تفاوضية متعاقبة في ذات الاتجاه.. في عهد الحكومة التي سبقت حكومة ناتنياهو.. وبجرّة قلم كما يقولون، وهو مايعد في حده الأدنى استخفافاً متعمداً بعقول ممثلي الشريك الفلسطيني إذا جاز التعبير، في مثل هذه اللعبة الماراثونية العقيمة، وهو ماليس مستبعداً تكراره لاحقاً بطبيعة الحال.. والى حديث آخر.□